

التأثيرات الظرفية على علاقة تونس بأجوارها: هل تنجح دبلوماسية الإجراءات الاستثنائية في الحفاظ على مصالح تونس الإقليمية؟

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

في سياق متصل، ما فتئت الدبلوماسية التونسية بعد اعلان الإجراءات الاستثنائية في 25 جويلية 2021 تتمايز مع خطها التاريخي الذي تميزت به على امتداد عقود من الزمن حيث أصبح جليا انخراط تونس في لعبة محاور إقليمية تتناقض تماما مع مصالح جارتها اللصيقتين فالتقارب التونسي المصري والتونسي الإماراتي أصبح خطأ معلنا للدولة التونسية مما قد يخرجها من جبتها المفاربية الى سياقات قد تهدد مصالح ليبيا والجزائر في آن واحد.

فهل ان هذا التحول في الخيارات الدبلوماسية التونسية منذ اعلان الإجراءات الاستثنائية تحول مدروس ام هو مجرد تفاعل مع الاكراهات الظرفية؟ إن جميع المؤشرات الظرفية والاستراتيجية تؤكد ان مراعات انشغالات الجزائر وليبيا تجاه المواقف الرسمية التونسية خط احمر لا يمكن المساس او التلاعب به وذلك على الأقل للاعتبارات التالية:

فعلى مستوى المؤشرات الظرفية يتواصل غلق الحدود الجزائرية التونسية رغم انقشاع ازمة وباء كوفيد-19 والتي كانت السبب المعلن لفلقها. إن استمرار غلق الحدود مؤثر سياسي قوي لاستمرار الفتور بين البلدين خاصة ونحن مقبلين على موسم سياحي من المفترض ان يكون واعدا بعد انقطاع دام أكثر من سنتين متتاليتين فالسوق الجزائرية توفر موسميا مليوني سائح لتونس مما يخلق نشاطا لافتا ليس لقطاع السياحة فقط وانما لكل المنظومة الاقتصادية الوطنية. كما ان استمرار غلق الحدود قد يهدد جزءا من التجارة البينية بين الطرفين خاصة تلك الموازية والتي تحتل مكانة اقتصادية واجتماعية هامة لسكان

كان لافتا برمجة مقابلتين متتاليتين يوم 10 جوان 2022 لرئاسة الجمهورية التونسية مع رمطان العمامرة الوزير الجزائري للشؤون الخارجية والبالية الوطنية بالخارج ومع نجلاء المنقوش وزيرة الخارجية والتعاون الدولي بدولة ليبيا. لا شك ان الاجندة التي فرضت انعقاد الاجتماعين في يوم واحد هي اجندة إقليمية تعكس مشاغل مشتركة للجهتين الزائرتين على الأقل.

كما كان لافتا تأكيد الفتور في العلاقة التونسية الجزائرية في الآونة الأخيرة بعد ان أكد رئيس الجمهورية خلال مقابله للعمامرة يوم 10 جوان على ان عراقية ومثانة العلاقات بين البلدين ثابتة ولن تشوش عليها "المحاولات اليائسة"، كان ذلك على ما يبدو ردا حول ما راج منذ زيارة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون لإيطاليا في ماي المنقضي من ان سبب موقفه المتطابق مع إيطاليا حول جارتها المشتركة والذي يدعوا الى: "إخراج تونس من مازقها و إعانتها على العودة للطريق الديمقراطي" إنما سببه انشغال الجزائر العميق ورفضها لانخراط شقيقتها الصغرى في لعبة محاور تهدد امنها و استقرارها.

ولا ينحصر القلق الإقليمي من الدور الذي تلعبه دبلوماسية الإجراءات الاستثنائية لدى الدولة الجزائرية فقط وإنما يتعداه للجار الجنوبية حيث تشعر الحكومة "المؤقتة" الليبية بقلق شديد تجاه انحياز الموقف الرسمي لطرف دون آخر في الصراع القائم في ليبيا عكس ما تدعيه المواقف الرسمية للدولة التونسية من الوقوف نفس المسافة بين جميع الأطراف ودعم الحل السلمي الليبي-الليبي بعيدا عن التدخلات الأجنبية.

SONATRACH بنسبة 55 % على الثمن التقديري الذي ضبطت به الميزانية الاصلية هذا الترفيع سيترتب عليه نفقات إضافية بقيمة 4575 م د بما يجعل كلفة التزود بالغاز تقفز من 2230 م د حسب توقع الميزانية الاصلية لميزانية 2022 الى 6795 م د كتوقع لكلفة التزود بالغاز في الميزانية التكميلية لنفس السنة.

بالعودة الى أزمة المحروقات العالمية والتي بقدر ما تشكل عائقا ماليا هاما امام التوازنات المالية التونسية فإنها تشكل فرصة اقتصادية نادرة للجزائر وليبيا واخذا بعين الاعتبار الازمة الغذائية المطلقة قريبا على المنطقة والتي لن تكون فيها تونس استثناء حسب تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي فان الدبلوماسية التونسية محتم عليها التعديل من مواقفها "المقلقة" لجارتها اللصيقتين اذا ارادت ان تخرج بأخف الاضرار من هذه الظرفية الاستثنائية.

اما على المستوى الاستراتيجي فإن تغير دبلوماسية الإجراءات الاستثنائية تجاه جارتها أصبح أكثر وضوحا يكفي ان تقع الاشارة الى المؤشرات التالية:

تنساق الدبلوماسية التونسية على غير ما اعتادت عليه من احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأجوارها يكفي الاشارة لاحتضان الدولة التونسية لفتحي باش آغا رئيس الحكومة المكلف من البرلمان الليبي وفريقه وذلك على امتداد شهر افريل 2022 مما أثار حفيظة ليبيا و الجزائر في نفس الوقت او إصرارها على التقرب من الدولة المصرية على حساب مصالح الجارتين و الذي يثير قلق الحكومة الليبية المؤقتة وخاصة الجزائر التي تعيش تهديدات متزايدة سواء فيما تعلق بموضوع

الشريط الحدودي حيث تغطي ما قيمته مجمل المبادلات الرسمية بين البلدين وما يعادل 20 % من المحروقات التي تستهلكها السوق التونسية هي محروقات مهربة على الحدود الجزائرية بما يعني مزيد تعقيد قطاع المحروقات في الظرف الذي تعرف فيه ارتفاعا شهريا في أسعارها {راجع في هذا السياق تقرير البنك الدولي عدد 6810 تحت عنوان:

All in the family, state capture » in Tunisia, policy recherche « working paper, 03/2014

لا تقف مظاهر الازمة عند هذه الحد بل تتعداها لما يعرف بأزمة الغاز الطبيعي بين البلدين حيث تتضارب المعطيات في هذا المجال اذ في الوقت الذي تؤكد فيه الحكومة التونسية ان الطرفين توصلا لحل يضمن استمرار تزويد تونس بالغاز الطبيعي بشكل عادي فإن الحكومة الجزائرية بقيت صامته في هذا الموضوع مما يؤشر اما لرغبة منها في رهن الموضوع لمبادلات سياسية اشمل او لقرار اتخذته بالترفيع في ثمن الغاز واحتسابه لتونس بثمن التكلفة الحقيقي الراجح في الأسواق الدولية بعد الحرب الروسية على أوكرانيا. يبدو ان الاحتمال الثاني هو الاصح فبالعودة الى وثيقة غير منشورة وقع التداول فيها في المجلس الوزاري لحكومة الإجراءات الاستثنائية في شهر ماي المنقضي يتبين صعوبة معالجة أزمة الغاز الطبيعي مع الجزائر وانعكاساتها المالية الضخمة جدا و التي لا تقدر المالية العمومية على تحمل اعبائها في الوقت الراهن حيث تبين الوثيقة ان الاحتمال الأرجح الذي سيقع على أساسه ضبط الميزانية التكميلية لسنة 2022 هو ارتفاع ثمن الغاز الذي توفره

ازمتها مع المملكة المغربية او مع المملكة
الاسبانية .
يضاف الى ذلك ان المشروع السياسي و
الدستوري الفامض التي تصر تونس على
انتهاجه و هي على مشارف انجاز استفتاء
على دستور " الجمهورية الجديدة" يشكل
تهديدا مباشرا لاستقرار الجارتين فليبيا
تبحث استقرار سياسي يتوج بإجراء انتخابات
قادرة على توحيد المشروع السياسي
الوطني لذلك هي مهتمة بالتجربة
الديمقراطية التونسية و تعتبرها نموذجا لها
بحيث ان كل مساس منها قد يشكل تمهيدا
لفشل المشروع السياسي الليبي ويعيده
لمرحلة الحرب الاهلية و الاقتتال في حين
ان الجزائر وبعد ان نجحت في تحويل الحراك
الثوري الذي عاشته منذ 2018 الى مشروع
سياسي قابل للتنفيذ تجد نفسها اقرب
للدفاع على الديمقراطية التونسية الناشئة
دفاعا على مصالحها وحفاظا على توازنها
الداخلية الهشة .
فهل ستؤثر الاكراهات الظرفية على
التحول الاستراتيجي الذي تنتهجه
دبلوماسية الإجراءات الاستثنائية التونسية؟
هذا ما ستكشفه ميزانيتي الدولة
القادمتين سواء التكميلية لسنة 2022 أو
الأصلية لسنة 2023 .